المجلة الصباح
العدد 3127 - السنة الحادية عشرة
الخميس 13 ذي القعدة 1439 - الموافق 26 يوليو 2018
Thursday 26 July 2018 - No.3127 - 11 th Year

كلية العمارة: سنحتاج إلى زيادة أساتذتنا في «الشدادية»

أعلن عميد كلية العمارة في جامعة الكويت، د. عمر خطاب، عن بلوغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية 33 عضواً حالياً، منهم 18 في قسم التصميم المرئي والداخلي، و15 في قسم العمارة.

وأوضح خطاب أن عدد أعضاء هيئة التدريس كاف خلال الفترة الراهنة، مبيناً أن العام الحالي لم يشهد أي تعيينات جديدة في الهيئة التدريسية، وذلك يعود إلى أسباب عدة، منها أن طلبات التعيين في الكلية لم تكن كبيرة، كما أن الكثير منها لم تلائم الشروط المطلوبة.

وكشف عن وجود نحو 20 مبتعثا من قبل الكلية لاستكمال دراساتهم العليا في الماجستير والدكتوراه في جامعات عالمية ومعتمدة في الخارج، من الممكن أن يلتحقوا في الهيئة التدريسية، مبينا أن أعضاء هيئة التدريس في الكلية من جنسيات مختلفة ومن أصحاب الكفاءات.

التعليمية» و«الإحلال» عقدتا اجتماعاً مشتركاً للاطلاع على تطورات القضية

وزير التعليم العالي: الكشف عن جميع أسماء مزوري الشهادات بعد ثبوت إدانتهم من القضاء

■ وجدت دعماً وتعاونًا من النواب أعضاء لجنتي «التعليمية» و«الإحلال»

وزير التربية متحدثا للإعلاميين

■ الهاشم: الوزير أكد أنه لم يواجه أي ضغوط من النواب أو غيرهم

■ نقابة العاملين بالتربية تؤيد جميع الخطوات الإصلاحية للوزير العازمي

■ الرويعي: لا توجد جهة في الدولة مستثناة من البحث في شهادات موظفيها

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي استمرار "التعليم العالي" في نهجها الحالي بفحص الشهادات العلمية وإحالة من توجد عليها من شبهة إلى النائب العام.

وقال العازمي، في تصريح صحافي بمجلس الأمة بعد الاجتماع المشترك مع لجنتي التعليمية والإحلال وأزمة التوظيف، إنه بشأن نشر أسماء المزورين فإن الموضوع لدى النيابة العامة وبعد ثبوت إدانة هذه الحالات سيتم الكشف عن جميع الأسماء.

وأشاد الوزير بدعم أعضاء لجنتي الشؤون التعليمية والإحلال وتعاونهم في قضية الشهادات المزورة.

وقال إنه شرح ملابسات قضية الشهادات المزورة وقدم بيانا كاملا بالأمور التي حدثت في أربعة الأشهر الماضية.

وأكد أنه وجد دعمًا وتعاونًا من النواب أعضاء اللجنتين قائلا" لقيت دعمًا من الأعضاء الحاضرين في اللجنة وتعاونا جدًا عاليًا أشكرهم عليه لأن الاجتماع كان مهمًا جدًا بشأن معادلات الشهادات في الدولة

وأضاف أنه تم تناول موضوع ضبط الجودة في الشهادات الجامعية في السنوات المقبلة.

وقال رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي إنه تم خلال الإجتماع التباحث مع الوزير في كيفية التغلب على هذه المشكلة الواقعة، مؤكدا أنه لا توجد جهة أيا كانت في الدولة مستثناة من البحث والنظر إذا كانت هناك شهادات غير سليمة لديها.

وأوضح أن هناك فرق بين الشهادات المزورة والشهادات غير المعتمدة ، فالأولى "مضروبة" وغير سليمة ، أما الثانية فهي شهادات سليمة ولكن المشكلة في جودة الجهة المانحة لها أو برنامجها أو اعتمادها من قبل التعليم العالي.

من جانبها أكدت النائب صفاء الهاشم إن هناك جامعات لم نسمع بها نهائيا، والآن البعض حصل على شهادات منها، وأحد مدراء تلك الجامعات طلب مني شخصيا "ثلاجة صغيرة".

وأضافت إن الوزير العازمي أكد أنه: «لم يواجه أي ضغوط من النواب أو غيرهم وأنه ماض في الكشف عن موضوع الشهادات الوهمية»، مشيرة الى أن «هناك فرقا بين الشهادات الوهمية والجامعات الوهمية».

أعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة التربية صالح العازمي تأييد نقابة العاملين بوزارة التربية جميع الخطوات الإصلاحية والتصحيحية التي اتخذها الوزير العازمي بمواجهة مكامن الفساد واقتلاع جذوره باعتبار مواجهة الشهادات المزورة قضية أمن وطني للكويت.

وأكد العازمي انه ليس اخطر على المجتمع الكويتي من هؤلاء المزورين الذين قاموا بشراء الشهادات الجامعية والماجستير والدكتوراة من تجار دون اي تحصيل علمي وبعدها يزاحمون الكفاءات الوطنية لنيل مقاعد وظيفية وقيادية لا يستحقونها.

ودعا العازمي وزير التربية الى تشكيل لجنته لتلقي بلاغات الجهات الحكومية ضد مزوري الشهادات منذ ١٠ سنوات الى اليوم والتحقق من جميع الشهادات الصادرة من الجامعات غير المعترف بها ، اضافة الى سحب كافة الامتيازات واسترداد جميع المبالغ والمكافآت التي حصلوا عليها دون وجه حق.

كما طالب الجهات الرقابية بتتبع من يقف خلف عمليات التزوير وبيع الشهادات المزورة وتقديمهم للعدالة فورا باعتبارهم خطرا على أمن الوطن والشعب الكويتي .

جانب من اجتماع «التعليمية» و«الإحلال» مع الوزير

فيصل النواف للجنسية و مازن الجراح للتدريب وسالم النواف لأمن الحدود

الجراح يجري تدويراً في صفوف الوكلاء

الشيخ خالد الجراح

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قراراً وزاريا يتضمن في مادته الأولى:

ينقل التالية أسمائهم للعمل بالوظائف المبينة قرين اسم كل منهم:

• وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ فيصل النواف .

• وكيل الوزارة المساعد لشؤون التعليم والتدريب اللواء الشيخ مازن الجراح.

• وكيل الوزارة المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ سالم النواف.

كما اصدر الجراح قراراً آخر بتكليف فواز المشعان بالقيام بأعمال وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية بالإضافة إلى عمله.

الشيخ فيصل النواف

الشيخ مازن الجراح

الشيخ سالم النواف

أكد أن الكويت حققت خطوات متقدمة في مواجهة هاتين الجريمتين

الروضان: حريصون على مواكبة التطور العالمي بالكشف عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الروضان متحدثا خلال ورشة العمل

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حرص الكويت على مواكبة التطور العالمي في مجال الكشف عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال الروضان في بيان صادر عن الوزارة أمس إن "التجارة والصناعة" شاركت في ورشة عمل "التحقيق في المعاملات التجارية المشبوهة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب" المقامة في البلاد بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية إن الكويت حققت خطوات متقدمة في مواجهة هذه الجريمة بضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي بهذا الشأن.

وأضاف أن دولة الكويت تمارس دورها بشأن تفعيل قرارات مجلس الأمن بخصوص منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعي تماما الآثار السلبية لهذه العمليات على الاقتصاد محليا وعالميا.

وشدد على حرص الحكومة على تبني الإجراءات الكفيلة بتعزيز قدرة المؤسسات على منع عمليات غسل الأموال والحد من انتشارها وفقا للتوصيات والمبادئ الدولية مبينا أنها أصدرت التشريعات والقوانين اللازمة لحماية المؤسسات وإنشاء الأطر اللازمة لذلك.

وأوضح الروضان أن وزارة التجارة والصناعة تتبع كل السبل للحد من هذه الظاهرة إذ يحدد القانون رقم 106 لسنة 2013 المنشآت التجارية الخاضعة للرقابة في الأسواق المحلية وتمارس الوزارة دورها عبر حملات رقابية لتنفيذ متطلبات القانون والقرارات ذات الصلة من خلال فريق عمل متكامل.

ولفت إلى أن "جذب الاستثمارات لا ينجح إلا إذا أمنا له بيئة نظيفة خالية من العمليات المشبوهة لذا فإن القوانين التي أصدرناها في هذا الإطار عملت على تسهيل الإجراءات دون التفريط بدور الرقابة الميدانية وتفعيل جميع القوانين التي تكافح عملیات غسل الأموال".

وأكد أهمية رفع كفاءة العاملين وتبادل الخبرات في محاربة جرائم غسل الأموال وتزويدهم بأحدث الطرق والوسائل وتهيئة الكوادر البشرية لتكون قادرة على مكافحة جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جرائم مالية أخرى بكفاءة عالية مبينا أن الوزارة نظمت العديد من الدورات المتخصصة لتدريب وتوعية القائمين من الموظفين والمسؤولين لمواجهة هذه الظاهر".

جانب من الحضور

أكد مرورها بمراحل توثيقية وقانونية عدة لدى الجهات الرسمية والأجهزة الأكاديمية

المكتب الثقافي بالأردن: إجراءات دقيقة وصارمة عند تصديق الشهادات الدراسية

■ العضيلة : اتباع القنوات الرسمية في الحصول على الشهادة قبل التورط مع أي كان

■ يجب على الطلبة الراغبين بإكمال دراستهم توخي الحذر من أي عملية «نصب واحتيال»

بدر العضيلة

■ غير صحيح أن المكتب قد شهد حالات تزوير وهمية لشهادات بمختلف المراحل الدراسية

■ نحن على إطلاع وتواصل مع الجهات المعنية في الأردن للوقوف على سلامة الإجراءات

عمان - "كونا": أكد الملحق الثقافي بسفارة الكويت لدى الأردن بدر العضيلة أمس إتباع المكتب الثقافي "إجراءات دقيقة" عند تصديقه على شهادات الطلبة الكويتيين الدراسية ومرورها بمراحل توثيقية وقانونية عدة لدى الجهات الرسمية والأجهزة الأكاديمية قبل اعتمادها بشكل نهائي.

جاء ذلك في تصريح ادلى به العضيلة لـ"كونا" ردا على ما أثير في بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي حول قيام أحد الأشخاص الأردنيين بتزوير تصديقات شهادات جامعية للطلبة الكويتيين.

وشدد العضيلة على أن ما يتبعه المكتب الثقافي من إجراءات "صارمة" في التعامل مع تصديق الشهادات ومستندات الطالب الدراسية "يقف حائلا أمام إمكانية تزويرها أو بيعها" نافيا في الوقت ذاته أن يكون المكتب قد شهد حالات تزوير وهمية لشهادات بمختلف المراحل الدراسية.

ودعا الطلبة الكويتيين الراغبين باستكمال دراستهم في الأردن إلى توخي الحذر من أي عملية "نصب واحتيال" عبر المواقع الإعلانية المشبوهة واتباع الأنظمة والقنوات الرسمية في الحصول على الشهادة الدراسية قبل التورط مع أي كان.

وأشاد في هذا الإطار بمتابعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية مع الجهات المختصة إزاء ما تناقلته بعض وسائل الإعلام الكويتية من قيام أحد الأشخاص بتزوير تصديق شهادات جامعية للطلبة الكويتيين.

وأوضح أن المكتب الثقافي الكويتي على إطلاع وتواصل مستمرين مع الجهات المعنية في الأردن للوقوف على سلامة الإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة لدى الجانبين الكويتي والأردني.

وكانت وزارة التعليم العالي الأردنية قد اتخذت خطوات قانونية خلال مايو الماضي بعد تعرض أحد المواطنين الكويتيين لعملية احتيال من مواطن أردني بترويجه عبر وسائل التواصل الاجتماعي توفير شهادات علمية من الجامعات الأردنية وشهادات امتحان اللغة الانجليزية "توفل" بعد تقديم شكوى من قبل الشخص المعني.

وقال الناطق الإعلامي باسم "التعليم العالي" الأردنية محمود الخلايلة في تصريح صحفي أمس الثلاثاء إن الوزارة تقوم بالاتفاق مع الدوائر الأردنية المعنية بالتدقيق على بيانات دخول وخروج الطلبة غير الأردنيين لمطابقتها مع البينات الموجودة لدى الوزارة على النظام الخاص ببيانات الطلبة في الجامعات الأردنية للتأكد من إقامة الطلبة المدة المعتمدة للحصول على الشهادة.

وأكد الخلايلة أن معظم الشهادات غير الأردنية المقدمة للوزارة لغايات المعادلة يشترط تصديقها من السفارة المعنية للدولة والخارجية والمستشار الثقافي للدولة والخارجية الأردنية.